جورج فوديل
بيار دلفولفيه

القانون الإداري

(الجزء الأول)

ترجمة

منصور القاضي

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

ق
2015

الفهرس

المجلد الأول

الادارة والقانون الإداري

الفصل الأول: الاسس التربوية للقانون الاداري 7

القسم I ـ المفهوم الدستوري التقليدي: الإدارة عمل السلطة التنفيذية بأساليب السلطة العامة 8

1 ـ الاساس التقليدي للإدارة: مفهوم السلطة التنفيذية 8

2 ـ الادارة وممارسة السلطة العامة 15

3 ـ وضع المسألة قبل دستور 1958 17

القسم II ـ القانون الإداري ودستور عام 1958 17

1 ـ تعريف الوظيفة الحكومية 18

2 ـ الثنائية التنفيذية الإدارية: القطاع الرئاسي والقطاع الحكومي 19

3 ـ القانون والنظام 26

4 ـ الصدام بين رقابة المجلس الدستوري والقانون الإداري 35

5 ـ إعادة توحيد القانون العام الفرنسي 39

القسم III ـ القانون الإداري، قانون النشاطات الغريبة عن العلاقات الدولية وعلاقات السلطات العامة التي تقوم بها الحكومة في ظل نظام الولاية العامة 44

1 ـ التقليد والحداثة 44

2 ـ الخلاصة 48

الفصل الثاني: القانون الاداري 49

القسم I ـ اساس القانون الاداري وطبيعته 49

1 ـ مدلول القانون الإداري 49
2 ـ اسباب وجود قانون اداري في فرنسا 59
القسم II ـ خصائص القانون الاداري العامة 61
1 ـ القانون الاداري قانون صنعه القاضي على وجه الخصوص 61
2 ـ أهمية المنازعات القضائية الإدارية 65
3 ـ القانون الاداري قانون متطور وقانون اصلي 66

المجلد الثاني

النظام الإداري

الفصل الأول: مبدأ السلطتين الإدارية والقضائية. صلاحية القاضي الإداري 70
القسم I ـ تاريخ المبدأ 70
1 ـ منشأ المبدأ 70
2 ـ النصوص الاساسية 73
3 ـ تفسيرات المبدأ المتعاقبة 74
القسم II ـ ازمة معيار الصلاحية 85
1 ـ أسباب الازمة 86
2 ـ مشكلة معيار الصلاحية امام الفقه والاجتهاد 95
3 ـ اسباغ الصفة الدستورية الجزئية على مبدأ فصل السلطتين الإدارية والقضائية 97
4 ـ مشكلة معيار الصلاحية من دستور إلى آخر 100
القسم III ـ تطبيق معيار الصلاحية المستمد من مفهوم الإدارة 101
1 ـ ضرورة منازعة تقحم الدولة أو شخصاً عاماً فرنسياً آخر فيها 101
2 ـ استبعاد صلاحية القاضي الاداري عن المنازعات المتعلقة بالنشاطات القضائية أو التشريعية 115
3 ـ استبعاد النشاطات «المختلطة» 124
4 ـ استبعاد أعمال الإدارة الخاصة وعملياتها التي لا تتضمن الخضوع إلى نظام الولاية العامة من المنازعة القضائية الإدارية 136
القسم IV ـ النصوص التشريعية الخاصة الشاذة عن معيار الصلاحية العام 153

القسم V ـ تقدير المحاكم العدلية شرعية الاعمال الإدارية وتفسيرها 158
1 ـ وضع المشكلة 158
2 ـ تقدير شرعية الاعمال الإدارية وتفسيرها أمام المحاكم العدلية غير الجزائية.
حكم Septfonds 161
3 ـ تقدير شرعية الاعمال الإدارية وتفسيرها امام المحاكم الجزائية 163
القسم VI ـ نظام تنازع الصلاحية الناشىء عن قاعدة فصل السلطتين الإدارية والعدلية: محكمة حل الخلافات 167
1 ـ التطور التاريخي 167
2 ـ محكمة حل الخلافات 168
3 ـ مهام محكمة حل الخلافات 169
4 ـ دور محكمة حل الخلافات 183
5 ـ الاجراء المدني والصلاحية الإدارية 185
القسم VII ـ حقل تطبيق القانون الإداري واستقلاليته 187
1 ـ حقل تطبيق القانون الإداري 187
2 ـ استقلالية القانون الإداري 189
الفصل الثاني: الأعمال الإدارية 191
القسم I ـ الاعمال الادارية الأحادية الجانب 191
القسم الفرعي I ـ التفريق بين الأعمال الإدارية الأحادية الجانب والقرارات النافذة والقرارات الإدارية الأخرى الأحادية الجانب للإدارة 193
1 ـ الأعمال الإدارية الأحادية الجانب هي أعمال قانونية للسلطة الإدارية تشكل مطعناً 193
2 ـ القرارات النافذة هي تنوع لأعمال إدارية أحادية الجانب 199
3 ـ الأعمال الإدارية ليست كلها أعمالاً إدارية أحادية الجانب 203
4 ـ تعريفان 218
القسم الفرعي II ـ مختلف الاعمال الإدارية الأحادية الجانب 219
1 ـ التصنيف وفقاً لوجهة النظر الشكلية 219
2 ـ التصنيف وفقاً لوجهة النظر المادية 222

3 ـ التصنيف وفقاً لوجهة النظر المادية والشكلية 225
القسم الفرعي III ـ النظام القانوني للأعمال الإدارية الأحادية الجانب 228
1 ـ اعداد الأعمال الأحادية الجانب 228
2 ـ علنية الأعمال الإدارية الأحادية الجانب 245
3 ـ مفاعيل الأعمال الإدارية الأحادية الجانب في الزمن 252
4 ـ القوة القانونية للقرارات النافذة: حجية الشيء المقرر 267
5 ـ مشكلة التنفيذ الجبري 268
القسم الفرعي IV ـ السلطان التنظيمي 272
1 ـ السلطان التنظيمي الحكومي 272
2 ـ السلطان التنظيمي للسلطات الإدارية الأخرى 297
3 ـ العمل بالسلطان التنظيمي 306
القسم II ـ العقود الإدارية 310
القسم الفرعي I ـ التفريق بين العقود الإدارية وعقود الإدارية من القانون العام .. 311
1 ـ نموذجا عقود الإدارة 311
2 ـ المعايير التنظيمية للعقود الإدارية 314
3 ـ المعايير المادية للعقود الإدارية 320
4 ـ مختلف العقود الإدارية 331
القسم الفرعي II ـ النظام القانوني للعقود الإدارية 334
1 ـ تكوين العقود الإدارية 334
2 ـ تنفيد العقود الإدارية 344
3 ـ نهاية العقود الإدارية 357
القسم الفرعي III ـ المنازعات القضائية في العقود الإدارية 359
1 ـ قاضي العقد 359
2 ـ خاصيات المنازعة القضائية العقدية 360
3 ـ المنازعة القضائية الأخرى المتعلقة بالعقود الإدارية 365
القسم الفرعي IV ـ اشباه العقود 368
الفصل الثالث: مبدأ القانونية (أو الشرعية) 370

القسم I ـ مفهوم القانونية (أو الشرعية) 370
القسم II ـ القواعد المفروضة مراعاتها من قبل ازدارة استناداً إلى مبدأ القانونية 371
1 ـ الدستور 371
2 ـ المعاهدات 379
3 ـ القانون 386
4 ـ مبادىء القانون العامة 389
5 ـ القانون الاجتهادي 404
6 ـ قرارات القضاء 407
7 ـ الاعمال الإدارية الأحادية الجانب 413
8 ـ عقود الإدارة 417
القسم III ـ التحولات عن مبدأ القانونية: نظرية الظروف الاستثنائية ونظرية أعمال الحكم 418
1 ـ نظريتا الظروف الاستثنائية وسلطات الازمة 418
2 ـ أعمال الحكم 424
القسم IV ـ هدف المصلحة العامة عنصر من الشرعية الإدارية 430
1 ـ مفهوم المصلحة العامة 430
2 ـ المصلحة العامة والشرعية 433
القسم V ـ الشرعية(أو القانونية) والقاضي 434
1 ـ كيفيات الرقابة القضائية 434
2 ـ إمتداد الرقابة القضائية 438
القسم VI ـ لمحة عن القانونية الإدارية 446
الفصل الرابع: مسؤولية الاشخاص العامين وموظفيهم 447
القسم I ـ مفاهيم عامة 447
1 ـ تماثل مسؤولية الاشخاص العامين وموظفيهم 447
2 ـ المسؤولية العامة والتدخل التشريعي 452
3 ـ استقلالية المسؤولية العامة 455
القسم II ـ تحديد المسؤولية الشخصية للموظفين ومسؤولية الإدارة والتوفيق بينهما 456

1 ـ التطور التاريخي 457
2 ـ الحلولية الحالية 462
القسم III ـ مسؤولية الاشخاص العامين عن فعل النشاطات الإدارية 476
1 ـ التوسع التدريجي للمسؤولية الإدارية 476
2 ـ أساس المسؤولية 479
3 ـ الاسنادية والسببية 504
4 ـ التعويض عن الضرر 514
القسم IV ـ مسؤولية الدولة عن فعل النشاطات غير الإدارية الأخرى 526
1 ـ مسؤولية فعل القوانين 528
2 ـ المسؤولية عن فعل المعاهدات والاتفاقات الدولية 535
3 ـ المسؤولية عن فعل النشاطات القضائية 537
القسم V ـ الأنظمة الخاصة بالمسؤولية الناجمة عن نصوص خاصة 548
القسم الفرعي 1 ـ الانظمة الخاصة بالمسؤولية الإدارية التي تعود للقاضي الإداري 549
1 ـ نظام المسؤولية عن فعل الاشغال والمباني العامة 549
2 ـ نظام المسؤولية عن فعل التجمهر 558
3 ـ الأنظمة الأخرى للمسؤولية العائدة إلى القاضي الإداري 563
القسم الفرعي 2 ـ الأنظمة الخاصة بالمسؤولية الإدارية العائدة إلى القاضي العدلي 563
1 ـ النظام الخاص بالمسؤولية عن فعل المرفق العام 563
2 ـ الأنظمة الخاصة بالمسؤولية عن فعل بعض أعمال العنف 570
3 ـ النظام الخاص بالمسؤولية بسبب الأضرار التي تصيب التلامذة أو التي يسببها تلامذة المدارس العامة بسبب عدم رقابة المعلم 574
4 ـ تعويض ضحايا السيدا عقب نقل الدم 576
القسم الفرعي 3 ـ تعود مسؤولية الإدارة إلى القانون الخاص وإلى الصلاحية العدلية بمقتضى نصوص خاصة 577
الفهرست 587